

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر
(دراسة ميدانية)

**The risks of the VAT registration limit on sustainable
development in Egypt (Empirical Study)**

Dr.Ghareeb M. M. Abdelazeez

Lecturer Accounting and Auditing at the
Higher Institute of Marketing and Trade -
EGYPT

Assistant Professor, College of Business
Administration -Hafr Al-Batin University –
Kingdom of Saudi Arabia

GHAREEBABDELAZEEZ@YAHOO.COM

٠٠٢٠١٠٩٧٢٤٠٣٨١-٠٠٩٦٦٥٥١٠٧٥٢٣٢

د.غريب محمد عبد العزيز

مدرس المحاسبة والمراجعة بالمعهد
العالي للتسويق والتجارة- مصر
أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال
جامعة حفر الباطن – السعودية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة تطبيق مبدأ العدالة الضريبية من خلال إلغاء حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة لزيادة الإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتناولت الدراسة عرض مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على سلوك المخاطبين بأحكام القانون والحصيلة والتكلفة الضريبية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية، ترجع إلى متغير الوظيفة.

المصطلحات الأساسية: حد التسجيل، الضريبة على القيمة المضافة، التنمية المستدامة، التكلفة الضريبة، الإيرادات الضريبية.

Abstract:

The study aimed to implement the principle of tax justice by eliminating the threshold of value-added tax registration to increase public revenues in the state's general budget, and then achieving the goals of sustainable development. The study examined the presentation of the risks of a threshold of value-added tax registration on the behavior of those addressed to the provisions of law, outcome, and tax cost, and then achieving the sustainable development goals.

The study found that there are statistically significant differences between the averages of the responses of the study sample individuals in the risks of the VAT registration limit on the tax outcome, and there are no statistically significant differences between the averages of the responses of the study sample individuals in the risks of the VAT registration limit on the tax cost, Refer to the function variable.

Keywords: Registration limit, value-added tax, Sustainable development, Tax cost, Tax revenue.

مقدمة

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة التي جسدها رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة؛ تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنمية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكرامة.

ومن المعلوم أن النظام الضريبي يمثل أعمدة اقتصاد الدول، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بها، وبحسب ما جاء بالدستور المصري الجديد "يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية" (مادة ٣٨، دستور جمهورية مصر العربية)، وتأتي الضريبة على القيمة المضافة كأحد أهم الموارد السيادية في النظام الضريبي؛ حيث تقوم على إخضاع كافة السلع والخدمات للضريبة بما يسهم في زيادة الإيرادات السيادية، وتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة بهدف تحسين الإنفاق العام، وبما يحقق استراتيجية وأهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الفجوة الضريبية من أهم المشكلات الضريبية في العديد من الدول فقد جاءت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٥-٢٠١٦ لتسجل نسبة ٦.٥% فجوة ضريبية بلغت ١٢.٧ بليون جنيه إسترليني، في حين سجلت إيطاليا أعلى نسبة بمقدار ٣٤% و ٢٣% في المكسيك و ١٦.٣% في الولايات المتحدة الأمريكية (HM Revenue & Customs, 2017).

ويشير الواقع الضريبي إلى وجود فجوة ضريبية مرتفعة بمصر ناجمة عن الاستثناءات الواردة بالسياسة الضريبية؛ مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن هنا ظهرت فكرة البحث الحالي.

مشكلة البحث

تتعلق مشكلة البحث الحالي بما يسمي مبدأ العدالة الضريبية بين جميع المخاطبين بأحكام القانون بأحكام القوانين والتشريعات الضريبية، حيث يمكن أن يحدث خلل في تحقيق هذا المبدأ، سواء من حيث التشريعات التي يستند إليها أو الممارسات الناتجة عن التطبيق من قبل الإدارة الضريبية.

وفي هذه الحالة تنشأ مشكلة عدم وجود عدالة ضريبية بين ممول غير مسجل ومسجل مخاطب بأحكام القانون من حيث: اختلاف الأسعار، واختلاف الالتزامات الضريبية على المسجل لصالح المخاطب غير المسجل وبما يضر بالمسجل الملتزم، والتي تؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية، وقد ساعد على ذلك قلة الوعي بالثقافة الضريبية ونقصها لدى المستهلكين.

ويتضح ذلك عند رفض المستهلكين الحصول على فاتورة ضريبية من البائع المسجل، بسبب أن البائع يخبرهم بأن السعر سوف يرتفع بمقدار الضريبة على القيمة المضافة، في حين إن الضريبة قد تكون مدفوعة بالفعل في المراحل السابقة وهذا يؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الإطار الفكري لمخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية والتكلفة الضريبية؟
٢. ما واقع مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية والتكلفة الضريبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
٣. ما التوصيات اللازمة للحد من مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة بما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة؟

حدود البحث

التزم البحث بالحدود الآتية:

١. **الحد الموضوعي:** اقتصر البحث على دراسة حد التسجيل الوارد بقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية بمصلحة الضرائب المصرية.
٢. **الحد البشري:** حيث تم تطبيق استمارة استقصاء على عينة بلغت (١٠٣) من أعضاء هيئة التدريس، والمديرين الماليين ورؤساء الحسابات بالشركات والمحاسبين القانونيين، والمسجلين والمخاطبين بأحكام القانون.
٣. **الحد الزماني:** حيث تم تطبيق استمارة استقصاء أواخر عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من حيث المبررات الآتية:

١. **بالنسبة للمخاطب بأحكام القانون:** من المهم الحفاظ على ولاء وقناعة المخاطب بأحكام القانون بأهمية دوره في المجتمع الضريبي دون تفرقة السياسة الضريبية بين المخاطبين بأحكام القانون تطبيقاً لمبدأ العدالة الضريبية سواء بحد التسجيل أو بغيره.
٢. **بالنسبة لإدارة الضريبة:** من المهم أن تهتم الإدارة الضريبة بإدارة المخاطر التي تنتج عند تطبيق أي قانون ضريبي بهدف معالجتها حتى لا تؤثر على الإيرادات السيادية؛ بما يحقق مبدأ العدالة الضريبية.
٣. **بالنسبة للمجتمع والدولة:** تتبع أهمية الضريبة على القيمة المضافة للمجتمع والدولة باعتبارها أحد أهم الموارد السيادية التي تمكن الدولة من القيام بمهامها ودورها في تنفيذ خطط التنمية والمشروعات الاجتماعية وغيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث في: تطبيق مبدأ العدالة الضريبية بين المخاطبين بأحكام القانون، وتتمثل الأهداف الفرعية للبحث في:

1. التعرف على الإطار الفكري لمخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية والتكلفة الضريبية.
2. الوقوف على واقع مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية والتكلفة الضريبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
3. وضع بعض التوصيات اللازمة للحد من مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة بما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

فروض الدراسة

تمثلت فروض البحث فيما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، وذلك في صياغة مشكلة البحث وأهدافه ووضع تساؤلاته لإعداد استمارة الاستبيان المستهدف توزيعها على عينة الدراسة للوقوف على مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية.

كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال مطالعة الأدبيات والدراسات السابقة والدوريات العلمية التي يتضمنها الفكر المحاسبي التي تناولت مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة وأثره على الإيرادات والتكاليف الضريبية.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد اشتملت الدراسة على مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مخاطر حد التسجيل على الحصيلة الضريبية.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتفسير نتائجها.

- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

- مراجع البحث.

المبحث الأول

الإطار الفكري لمخاطر حد التسجيل الضريبة على القيمة المضافة

تمهيد

تعتبر الضرائب السيادية سواء المباشرة أو غير المباشرة مصدراً من أهم مصادر تمويل الخزنة العامة للدولة، والتي تستخدمها الدولة في تحقيق العديد من الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، كما تعتبر الضريبة على القيمة المضافة أحد أهم أنواع الضرائب غير المباشرة التي تساهم في زيادة الإيرادات السيادية بشكل فعال؛ حيث يتم تطبيقها على كافة السلع والخدمات إلا ما استثنى بنص خاص، وتمتاز الضريبة على القيمة المضافة بسهولة تطبيقها، من حيث وضوح تحديد قيمتها، وسهولة تحصيلها، وسهولة توريدها من قبل المخاطبين بأحكام القانون.

لذا تناول هذا المبحث الإطار الفكري لمخاطر حد التسجيل على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية والتكلفة الضريبية من حيث: خصائص الضريبة على القيمة المضافة، وفجوة السياسة الضريبية، واعتبارات تحديد حد التسجيل، وحد التسجيل بين التأييد والمعارضة، ومخاطر وجود حد التسجيل على سلوك المخاطبين بأحكام القانون والمسجلين، واستراتيجية التنمية المستدامة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً- خصائص الضريبة على القيمة المضافة

يقوم المستهلك بدفع الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات المشتراه إلى البائع، في حين تقوم المنشآت بدفع الضريبة لمصلحة الضرائب؛ باعتبارها الجهة المسؤولة عن تحصيل الضريبة على القيمة المضافة التي يتم تحصيلها من عمليات شراء المستهلكين، ومن ثم تسترد المنشآت الضريبة على القيمة المضافة التي دفعتها لمورديها؛ وتوجد عدة خصائص لمفهوم الضريبة على القيمة المضافة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعتبر ضريبة غير مباشرة تفرض على سلع وخدمات استهلاكية وليست محددة لشخص بعينه والمستهلك النهائي هو الذي يتحمل عبئها.
- تسعى لتحقيق أهداف محددة، وتمثل جزءاً من الجهود المبذولة لدعم تنويع الإيرادات الحكومية مما يساهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية في المستقبل .
- تُفرض بصفة عامة على جميع السلع والخدمات إلا المستثنى منها.
- كما تفرض بنسب محددة (معدلات الضريبة من قيمة توريد السلع والخدمات)، أو تعفي منها بعض السلع والخدمات أو تخضع لمعدل ضريبة صفري.
- كما تفرض في حالات محددة (الواقعة المنشئة للضريبة) بمعنى أنها تفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في مختلف مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من الإنتاج ومروراً بالتوزيع وحتى مرحلة البيع النهائي للسلعة أو الخدمة.

ثانياً - فجوة السياسة الضريبية

تعرف الفجوة الضريبية بأنها الفرق بين الضريبة المدفوعة والضريبة الواجب دفعها وفقاً لنص القانون (2017HM Revenue & Customs).
وتعرف أيضاً بأنها الفارق بين ما يتم تحصيله وما يجب تحصيله وترجع أسباب الفجوة الضريبية إلى سببين أساسيين هما: فجوة السياسة الضريبية، وفجوة عدم

الالتزام الضريبي ويشار إلى أن فجوة السياسة الضريبية ناتجة عن السياسة الضريبية ذاتها، ومنها منح القانون لبعض الإعفاءات الضريبية، كما هو الحال في إعفاء بعض السلع أو الخدمات ذات الطبيعة الخاصة كالتهليل أو الصحة، أو سعر الضريبة على الآلات والمعدات الرأسمالية أو حد التسجيل في الضريبة على القيمة المضافة، دون وضع نظام خاص لمن هم دون حد التسجيل (عبد القادر، ٢٠١٧).

ويوجد العديد من الآثار السلبية لفجوة السياسة الضريبية وأهمها تغيير سلوك بعض المخاطبين بأحكام القانون والمسجلين وعدم قيامهم بدورهم الاجتماعي من تحصيل وتوريد الضريبة المحصلة وفقا لأحكام القانون؛ مما يؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية والموازنة العامة للدولة، واستراتيجية التنمية المستدامة المراد تحقيقها فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على الخدمات العامة؛ فكلما زادت الفجوة الضريبية قلت الإيرادات العامة وقل الإنفاق على الخدمات العامة، والعكس صحيح؛ فكلما انخفضت الفجوة الضريبية أثر ذلك بالإيجاب على الإيرادات السيادية، وبالتالي انعكس ذلك على زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً- اعتبارات تحديد حد التسجيل

يعرف حد التسجيل بأنه مبلغ معين يحدده القانون ويرتبط بإجمالي قيمة مبيعات المنشأة من السلع الصناعية الخاضعة للضريبة والمعفاة منها أو مقابل الخدمات الخاضعة للضريبة التي يتم أدائها في أي سنة مالية أو جزء منها، ويتعين على المنشأة متى بلغت هذا الحد أو جاوزته أن تتقدم للتسجيل لدى الإدارة الضريبية؛ لتصبح مسجلة ومخاطبة بتحصيل الضريبة وتوريدها للإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب المصرية-٢٠١٦) وتوجد مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تحديد حد التسجيل هي:

- المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع المخاطب بالقانون.
- الوعي الضريبي للمجتمع المخاطب بالقانون.
- حجم الإدارة الضريبية المكلفة بتنفيذ القانون وكفاءتها.

وعلى الرغم من أن هذه الاعتبارات- التي تظهر للوهلة الأولى- منطقية وعملية، إلا أن الواقع العملي- ومع مرور الوقت على التطبيق- يظهر العديد من الشكاوى للمسجلين ملتزمين من هذا الوضع؛ لإحساسهم بعدم وجود عدالة ضريبية، الأمر الذي يضطرهم إلى اللجوء لوسائل وأساليب غير قانونية؛ لتفادي تحصيل وتوريد الضريبة؛ مما يؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية. وجدير بالذكر أنه يمكن تفادي هذه الاعتبارات، والتغلب على سلبياتها من خلال الإجراءات الآتية:

- تفعيل دمج مصلحتي الضرائب العامة والتي تجعل هناك دمج للأعمال والمهام.
- زيادة قدرة الإدارة الضريبية في التعامل مع جميع المخاطبين بأحكام القانون في آن واحد؛ حيث إن جميع الممولين مسجلين بالضرائب العامة، ويتم فحصهم ضريبيا بغض النظر عن كونهم مخاطبين ومسجلين بالضريبة على القيمة المضافة من عدمه.
- وجود نظام معلومات ضريبي متكامل يمكن الإدارة الضريبية من حصر ومحاسبة المخاطبين بأحكام القانون ضريبيا بدقة عالية.
- زيادة توعية المجتمع الضريبية بأهمية الضريبة، ودوره الاجتماعي من تحصيل وتوريد الضريبة عقب توحيد حد التسجيل كتطبيق جزئي لمبدأ العدالة الضريبية.

رابعاً- حد التسجيل بين التأييد والمعارضة

حدد قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ حد التسجيل بشكل عام للمخاطبين بأحكام القانون بمبلغ (٥٠٠ ألف جنيها) إلا أنه استثنى بعض الفئات وجعلها دون حد تسجيل. وقد تعددت آراء الباحثين حول إقرار حد التسجيل أو إلغائه، وحول قيمة المبلغ الذي ينبغي تحديده قانوناً؛ ومن هنا لا يزال حد التسجيل يكتنفه شيء من الغموض حول مدى عدالته. فقد أشار بعض الباحثين إلى ضرورة إلغاء حد التسجيل بالضرائب غير المباشرة، ومن أمثلة هذه الآراء ما يلي:

- إلغاء حد التسجيل المنصوص عليه بقانون الضريبة العامة على المبيعات، وذلك حتى لا يكون هناك ميزه تنافسية لغير المسجل الذي لم يبلغ حد التسجيل على المسجل المخاطب بأحكام القانون؛ مما يتيح لغير المسجل أن يخفض أسعاره بمقدار الضريبة أو يزيد أرباحه بمقدارها (القلموني).
 - رفع حد التسجيل إلى مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه يساعد في نقل عبء الضريبة على المستهلك النهائي، ويحقق المزيد من الاستقرار والتنمية الاقتصادية (النجار، ٢٠٠٤).
 - رفع حد التسجيل بحيث يتم استبعاد صغار المقاولين تحقيقاً لمبدأ التكلفة والعائد (صقر، ٢٠٠٦).
 - رفع حد التسجيل وتوحيده لكافة المراحل بدلاً من ٥٤٠٠٠ في المرحلة الأولى، ١٥٠٠٠٠ جنيتها في المرحلتين الثانية والثالثة؛ نظراً لضالة قيمة حد التسجيل بالمقارنة بحجم أعمال المنشآت الصغيرة؛ حيث ان الفئة الوسطى منها (ب) يكون حجم أعمالها أكبر من ٢٥٠٠٠٠ جنيه (نصير، ٢٠٠٩).
- في حين أشار البعض الآخر من الباحثين إلى توحيد حد التسجيل بالضرائب غير المباشرة، ومن أمثلة هذه الآراء ما يلي:
- وضع حد أدنى للتسجيل يعني تهيئة المناخ الملائم للإفلات من أحكام القانون، طالما أن حد التسجيل يجد أساسه في القيم الإجمالية السنوية لمبيعات المخاطبين بأحكام القانون، وهي قيم تستخرج من واقع دفاترهم وسجلاتهم (لطي، ١٩٩١).
 - تخفيض حد التسجيل لأدنى حد ممكن حتى تكون المنافسة عادله بين المتعاملين في نفس النشاط، بغض النظر عن حجم أعمالهم (الغنيمي، ١٩٩٦).
 - توحيد حد التسجيل للمخاطبين بأحكام قانون الضريبة على المبيعات، وذلك لأن توحيد حد التسجيل بين الممولين يرسى قواعد العدالة الضريبية التي تكون أحد أهداف النظام الضريبي، وأن الأصل في الضريبة على القيمة المضافة أن يكون

حد التسجيل واحداً بالنسبة لجميع ممارسي الأنشطة الخاضعة للضريبة وسواء كان من المصنعين أو مؤدي الخدمات (Ernst&Young,2000). وعلى الرغم من أن الدراسات أكدت على ضرورة توحيد وتخفيض حد التسجيل عند أقل حد؛ مما يعكس مبدأ العدالة الضريبية من ناحية، وزيادة الحصيلة الضريبية من ناحية أخرى، إلا أنه يؤخذ أيضاً على هذه الدراسات أنها لم تكن مدعومة بإطار مقترح مناسب في ضوء الإمكانيات والموارد البشرية والطاقات الحالية بالإدارة الضريبية، وكذلك عدم حدوثها وأخذها التطورات التكنولوجية التي حدثت في الفترات الأخيرة.

خامساً- مخاطر وجود حد التسجيل على سلوك المكلفين والمسجلين

تمتاز الضريبة على القيمة المضافة بأنها ضريبة عادلة، حيث تفرض على جميع السلع والخدمات إلا ما استثنى بنص خاص لأغراض اجتماعية أو اقتصادية، ولكن الواقع العملي- بعد تطبيق حد التسجيل ونتيجة للفهم الخاطئ للممولين وعدم الوعي الضريبي للمستهلكين- يشير إلى أن الممولين يقومون بالشراء بدون فاتورة ضريبية محملة بالضريبة على القيمة المضافة، وبيعها بدون ضريبة أيضاً؛ نتيجة لعدم تجاوزهم حد التسجيل أو تعمدهم عدم التسجيل؛ مما يسبب ضياع الضريبة في مراحلها المختلفة، وبالتالي ضياع الموارد السيادية؛ ومن ثم لا توجد عدالة ضريبية خاصة فيما يتعلق بتسجيل كل من بلغ حد التسجيل.

والإشكالية الأخرى أنه مع تطبيق حد التسجيل العالي (٥٠٠٠٠٠٠ ج) بالضريبة على القيمة المضافة خرج عدد من المسجلين السابقين بقانون الضريبة العامة على المبيعات، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، وقلة مساهمتهم في إحكام ضبط ورقابة المجتمع الضريبي من خلال فواتير المشتريات المحملة بالضريبة للموردين.

- وبناء على ما سبق؛ ثمة عدد من المخاطر السلبية لحد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية وتتمثل في الآتي:
- شكوى العديد من المسجلين الحاليين من وجود مكلفين بلغوا حد التسجيل ولم يقوموا بالتسجيل؛ وذلك لوجود اختلاف في سعر البيع للمستهلك النهائي في الحالتين؛ بسبب الالتزام بقانون الضريبة على القيمة المضافة.
 - عدم قدرة الإدارة الضريبية على ضبط وأحكام رقابة المجتمع الضريبي من ناحية مما يزيد التهرب الضريبي.
 - زيادة الفجوة الضريبية؛ نتيجة رفع حد التسجيل الحالي إلى ٥٠٠ ألف جنيه في سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بحد التسجيل بقانون الضريبة العامة على المبيعات من ٥٤ ألف جنيه لمرحلة التصنيع في عام ١٩٩١، و ١٥٠ ألف جنيه لمرحلتى تجارة الجملة والتجزئة في عام ٢٠٠١، وتتمثل الفجوة في فقدان الإيرادات الضريبية التي كان يسدها المسجلون القدامى.
 - نقص الحصيلة الضريبية؛ بسبب هروب المستثمرين الملتزمين من الأسواق لإحساسهم بالظلم؛ لكون العديد من المكلفين الواجب تسجيلهم لم يسجلوا في ظل وجود حد تسجيل يصعب إثباته.
 - نقص الموارد العامة للدولة؛ مما يسبب عجز بالموازنة العامة للدولة؛ ويعوق تحقيق الأهداف والخطط التي تضعها الدولة؛ وعدم قدرتها على تلبية حاجات المجتمع؛ وكذلك عدم القدرة على تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة.

سادسا- استراتيجية التنمية المستدامة

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة طبقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة التي تربط الحاضر بالمستقبل؛ وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسن جودة الحياة في الوقت الحاضر؛ بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم

يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وفيما يلي تناول أهم البرامج المستهدف تحقيقها (رؤية مصر صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء ٢٠١٩):

أ- برامج الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠ وتستهدف:

• تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي.

• تطوير منظومة التخطيط والمتابعة.

• تحسين وتطوير آليات التواصل بين الحكومة والمواطن.

• تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية.

• تحديث البنية التشريعية للدولة.

• تطوير البنية الأساسية للجهاز الإداري للدولة.

• تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة.

• تنمية العنصر البشري بالجهاز الإداري للدولة.

• تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

• مكافحة الفساد في أجهزة الدولة.

ب- برامج العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ وتستهدف:

• مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة والاندماج المجتمعي.

• رفع مستوى المؤسسية في الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

• تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة المعنية بالشفافية والحماية.

• رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها.

• تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية.

• تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات.

وحتى يتم تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة لابد من وجود موارد مالية مستدامة تمكن الدولة من القيام بمهامها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وذلك من خلال القضاء على كافة التحديات التي يمكن أن تواجه تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبالقضاء على مشكلة عدم إحساس المخاطب بأحكام القانون بالعدالة الضريبية في التسجيل، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في التزام كافة أطراف المجتمع الضريبي، وزيادة الإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة، وبذلك تتمكن الدولة من تلبية متطلبات الإنفاق العام، وتصبح مصر جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، تسودها العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة؛ لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين، من خلال بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية وتفسير نتائجها

تمهيد

من أهم أسباب زيادة الفجوة الضريبية الاستثناءات الوارد بالسياسة الضريبية، وذلك لقيام بعض المسجلين أو المكلفين بالتهرب الضريبي؛ بسبب وجود حد التسجيل لإحساسهم بالظلم من كونهم مسجلين دون غيرهم من المخاطبين بأحكام القانون الذين قد يفوقهم في حجم الأعمال؛ وحتى تحقق الضريبة أهدافها لا بد من تحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين والمسجلين حتي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها وخاصة التكافل الاجتماعي للفئات التي تحتاج الدعم حتي تصبح فاعلة وفعالة في المجتمع بما يحقق الأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد وخاصة تحقيق رؤية وأهداف التنمية المستدامة.

وتم اجراء الدراسة الميدانية لاختبار فرضي الدراسة من خلال الإجراءات الآتية:

أولاً- أدوات الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، تم تصميم استبيان (انظر ملحق رقم ١) بهدف جمع البيانات الأولية اللازمة، وتم استخدام مقياس Likert الخماسي،

والذي يتكون من (١-٥) درجات (١: أرفض بشدة، ٢: أرفض، ٣: محايد، ٤: أوافق، ٥: أوافق بشدة).

وقد تم بناء الاستبيان من خلال الاستعانة بالدراسات النظرية والأدبيات والمراجع والدوريات والمجلات العلمية والأبحاث المتخصصة ومراجعة العديد من الدراسات ذات العلاقة بمخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة والتكلفة الضريبية والموازنة العامة للدولة كمصادر ثانوية للدراسة.

ثانياً- عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من:

- الأساتذة الأكاديميين (أستاذ - أستاذ مساعد - مدرس).
 - العاملين بمصلحة الضرائب المصرية - القيمة المضافة (إدارة عليا - إدارة وسطي - مأمور ضرائب).
 - المتعاملين مع مصلحة الضرائب المصرية (المديرين الماليين والمحاسبين القانونيين والمخاطبين بأحكام القانون والمسجلين).
- وتم تطبيق الاستبيان وتوزيع عدد (١٢٠) استمارة على أفراد عينة الدراسة، وتم استعادة عدد (١٠٣) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي بعدد (٣٦) أعضاء هيئة تدريس، وعدد (٤٣) العاملين بالمصلحة، وعدد (٢٤) المتعاملين مع المصلحة.

ثالثاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical. Package For Social Sciences) لإجراء المعالجات الإحصائية لنتائج الدراسة، على النحو الآتي:

- لتحديد واقع مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة والتكلفة الضريبية استخدم الباحث كل من: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، ودرجة الموافقة على كل استجابة من الاستجابات الخمسة- بحسب مقياس ليكرت الخماسي- حيث إن درجات مستويات الموافقة هي:

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر (دراسة ميدانية)

د/ غريب محمد محمد عبد العزيز

منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
(١-١.٩٩)	(٢-٢.٩٩)	(٣)	(٤-٤.٩٩)	(٤-٥)

• ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة والتي ترجع إلى متغير الوظيفة، استخدم الباحث اختبار F-Test، كما استخدم اختبار Scheffe لمعرفة اتجاهات الدلالة الإحصائية والمقارنة بين المتوسطات.

رابعاً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تم عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها على النحو الآتي:

١- تحديد واقع مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الخصيلة الضريبية

يوضح جدول رقم (١) استجابات عينة الدراسة والمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على عبارات المحور الأول.

جدول رقم (١)

استجابات عينة الدراسة والمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة

م	العبارات	الاستجابات ن=١٠٣ فرداً										
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١	يوجد اثر سلبي لحد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الخصيلة الضريبية	٣٨	٣٦.٩	٤٢	٤٠.٨	١٣	١٢.٦	٦	٦.٨	٣	٢.٩	٤.٠١٩
٢	يتسبب حد التسجيل في زيادة الفجوة الضريبية	٣٦	٣٥	٤٢	٤٠.٨	١٥	١٤.٦	٦	٥.٨	٤	٣.٩	٣.٩٧
٣	يعوق حد تسجيل	٤٦	٤٤.٧	٤٣	٤١.٧	٥	٤.٩	٧	٦.٨	٢	١.٩	٤.٢٠

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر (دراسة ميدانية)

د/ غريب ممد ممد عبد العزيز

جدا											الضريبة على القيمة المضافة مبدأ العدالة الضريبية بين المخاطبين بأحكام القانون بالمجتمع		
مرتفعة جدا	٤.١٤	١.٩	٢	١٠.٧	٢٢	١.٩	٢	٤١.٧	٤٣	٤٣.٧	٤٥	٤	يتسبب حد التسجيل في إثراء بعض فئات المجتمع على حساب بعض الفئات الأخرى
مرتفعة جدا	٤.٠٨	٠.٠٢	١١	٠.٠٩	٤١	٠.٠٨	٣٥	٤١.٢	١٧٠	٤٠	١٦٥		المجموع المتوسط

يتضح من الجدول رقم (١) أن المتوسطات الحسابية على إجابات فقرات المحور الأول تراوحت ما بين (٣.٩٧ - ٤.٢٠)، كما بلغ متوسط الجدول ككل (٤.٠٨) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا على مخاطر حد التسجيل بالضريبة على القيمة المضافة؛ مما يعوق مبدأ العدالة الضريبية بين المخاطبين بالمجتمع الضريبي؛ لكونه يتسبب في إثراء بعض الفئات بالمجتمع الضريبي على حساب الفئات الأخرى من خلال تحصيل الضريبة وعدم توريدها؛ مما يؤثر بشكل سلبي على الحصيلة الضريبية، وزيادة الفجوة الضريبية والإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة، وبالتبعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولاختبار صحة الفرض الأول والذي ينص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية"؛ تم استخدام الباحث F-Test، وجاء

جدول رقم (٢) ليوضح الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة والانحرافات المعيارية وقيم "F" ودلالاتها الإحصائية، والتي تُعزى لمتغير الدرجة الوظيفية.
جدول رقم (٢)

تحليل التباين الأحادي لدرجات أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

العبارات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة	دلالة الفروق
العبارة الأولى	بين المجموعات	٦.٥٣٤	٢	٣.٢٦٧	٣.٢٨٦	٠.٠٤١	دالة
	داخل المجموعات	٩٩.٤٢٧	١٠٠	٠.٩٩٤			
	المجموع	١٠٥.٩٦١	١٠٢				
العبارة الثانية	بين المجموعات	٢.٥٧٤	٢	١.٢٨٧	١.١٨٨	٠.٣٠٩	غير دالة
	داخل المجموعات	١٠٨.٣٣٩	١٠٠	١.٠٨٣			
	المجموع	١١٠.٩١٣	١٠٢				
العبارة الثالثة	بين المجموعات	٨.٩٣١	٢	٤.٤٦٥	٥.٣٢٩	٠.٠٠٦	دالة
	داخل المجموعات	٨٣.٧٨٨	١٠٠	٠.٨٣٨			
	المجموع	٩٢.٧١٨	١٠٢				
العبارة الرابعة	بين المجموعات	١٣.٣٦٦	٢	٦.٦٨٣	٧.١٥١	٠.٠٠١	دالة
	داخل المجموعات	٩٣.٤٥٠	١٠٠	٠.٩٣٤			
	المجموع	١٠٦.٨١٦	١٠٢				
الإجمالي	بين المجموعات	٨٧.٧٤٠	٢	٤٣.٨٧٠	٤.٤٧٠	٠.٠١٤	دالة
	داخل المجموعات	٩٨١.٣٦٧	١٠٠	٩.٨١٤			
	المجموع	١٠٦٩.١٠٧	١٠٢				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة عند مستوى ٠,٠٥، تُعزى لمتغير الوظيفة، باستثناء العبارة الثانية.
- كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة لإجمالي عبارات الجدول.

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر (دراسة ميدانية)

د/ غريب محمد محمد عبد العزيز

وبناء عليه؛ يمكن قبول الفرض الأول للدراسة، ولتحديد اتجاهات الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe والجدول رقم (٣) يوضح اتجاهات الدلالة الإحصائية.

جدول رقم (٣)

اتجاهات الدلالة الإحصائية باستخدام اختبار شيفيه Scheffe

العبارات	المجموعات	أعضاء	العاملين	المتعاملين مع
العبارة الأولى	أعضاء هيئة التدريس (٤.٣٦١١)		*٠.٥٠٠٦٥	٠.٥٦٩٤٤
	العاملين بمصلحة الضرائب			٠.٠٦٨٨٠
	المتعاملين مع مصلحة الضرائب			
العبارة الثالثة	أعضاء هيئة التدريس (٤.٥٠٠٠)		*٠.٦٣٩٥٣	٠.١٢٥٠٠
	العاملين بمصلحة الضرائب			٠.٥١٤٥٣
	المتعاملين مع مصلحة الضرائب			
العبارة الرابعة	أعضاء هيئة التدريس (٤.٣٠٥٦)		*٠.٥٦١٣٧	-٠.٣١٩٤٤
	العاملين بمصلحة الضرائب			-*٠.٨٨٠٨١
	المتعاملين مع مصلحة الضرائب			
الإجمالي	أعضاء هيئة التدريس		*٣.٠٢٨٤٢	١.٥٩٧٢٢
	العاملين بمصلحة الضرائب			-١.٤٣١٢٠
	المتعاملين مع مصلحة الضرائب			

(* تعني أن العبارة دالة إحصائياً لصالح المتوسط الأكبر).

يتضح من الجدول السابق أن اتجاهات الدلالة الإحصائية جاءت لصالح أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالعاملين بمصلحة الضرائب في العبارة الأولى والثالثة والرابعة وإجمالي الجدول، كما جاء اتجاه الدلالة الإحصائية لصالح العاملين بمصلحة الضرائب مقارنة بالمتعاملين مع مصلحة الضرائب في العبارة الرابعة، وقد يرجع ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس أكثر وعياً من غيرهم لمخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية.

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر (دراسة ميدانية)

د/ غريب محمد محمد عبد العزيز

٢- تحديد واقع مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية

يوضح جدول رقم (٤) استجابات عينة الدراسة والمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على عبارات الاستبانة.

جدول رقم (٤)

استجابات عينة الدراسة والمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة

درجة الموافقة	المتوسط	الاستجابات ن=١٠٣ فردا										العبارات	م
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة			
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
مرتفعة جدا	٤.٣٧٨	٠	٠	٠	٠	٣.٩	٤	٥٤.٤	٥٦	٤١.٧	٤٣	يساعد التطور التكنولوجي في نظم المعلومات الضريبية مصلحة الضرائب من تحصيل الضريبة بأقل تكلفة ممكنة	
مرتفعة	٣.٤٧٥	٢.٩	٣	١٨.٤	١٩	٢٩.١	٣٠	٢٧.٢	٢٨	٢٢.٣	٢٣	٢. نقل مزايا العمل بحد التسجيل مقارنة بإلغائه	٢.
مرتفعة	٣.٦٧٩	٢.٩	٣	١٣.٦	١٤	١٨.٤	١٩	٤٢.٧	٤٤	٢٢.٣	٢٣	٣. يقلل دمج المهام بالإدارات الضريبية من التكلفة الضريبية	٣.
مرتفعة	٣.٣٧٨	٥.٨	٦	٢٠.٤	٢١	١٩.٤	٢٠	٣٨.٨	٤٠	١٥.٥	١٦	٤. يساهم إلغاء حد التسجيل في زيادة الإيرادات السيادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	٤.
مرتفعة	٣.٧٢٧	٢.٩١	١٢	١٣.١	٥٤	١٧.٧١	٧٣	٤٠.٧٨	١٦٨	٢٥.٤٨	١٠٥	المجموع المتوسط	

يتضح من الجدول رقم (٤) أن المتوسطات الحسابية للإجابة عن الفقرات تراوحت ما بين (٣.٣٧٨ - ٤.٣٧٨) كما بلغ المتوسط الحسابي للجدول ككل (٣.٧٢٧)، وهذا يشير إلى أن موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة على مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية، وقد يرجع ذلك إلى

أن التطور التكنولوجي في نظم المعلومات يمكن الإدارة الضريبية من تحصيل الضريبة بأقل تكلفة ممكنة، وأن دمج المهام والأعمال بالإدارات الضريبية يساعد على تقليل التكلفة وتوحيد العمل، وكذلك لا توجد مزايا لضرورة وجود حد التسجيل تفوق عيوب إلغاء حد التسجيل كزيادة التكلفة عند تعيين مأمورين جدد بالضرائب، وبالتالي تقل نسبة البطالة في شريحة من الخريجين، وأخيرا تغطي الحصيلة الضريبية الناتجة من إلغاء حد التسجيل تكلفة التحصيل، وتساهم في زيادة الإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة؛ ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولاختبار صحة الفرض الثاني والذي ينص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية"؛ استخدم الباحث F-Test، وجاء جدول رقم (٥) ليوضح الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة والانحرافات المعيارية وقيم "F" ودلالاتها الإحصائية، والتي تُعزى لمتغير الدرجة الوظيفية.
جدول رقم (٥)

تحليل التباين الأحادي لدرجات أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

العبارات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة	دلالة الفروق
العبارة الخامسة	بين المجموعات	١.٢٣٣	٢	٠.٦١٦	١.٩٨٨	٠.١٤٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٣١.٠٠٠	١٠٠	٠.٣١٠			
	المجموع	٣٢.٢٣٣	١٠٢				
العبارة السادسة	بين المجموعات	٠.٣٤٨	٢	٠.١٧٤	٠.١٣٧	٠.٨٧٢	غير دالة
	داخل المجموعات	١٢٧.٣٤١	١٠٠	١.٢٧٣			
	المجموع	١٢٧.٦٨٩	١٠٢				
العبارة السابعة	بين المجموعات	٤.٨٦٧	٢	٢.٤٣٣	٢.٢٢١	٠.١١٤	غير دالة

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر (دراسة ميدانية)

د/ غريب محمد محمد عبد العزيز

			١.٠٩٦	١٠٠	١٠٩.٥٦٠	داخل المجموعات	
				١٠٢	١١٤.٤٢٧	المجموع	
غير دالة	٠.١٦٤	١.٨٣٩	٢.٣٨٢	٢	٤.٧٦٣	بين المجموعات	العبارة الثامنة
			١.٢٩٥	١٠٠	١٢٩.٤٧٠	داخل المجموعات	
				١٠٢	١٣٤.٢٣٣	المجموع	
غير دالة	٠.٢٨	٣.٧٠٨	١٦.٣٠١	٢	٣٢.٦٠١	بين المجموعات	الإجمالي
			٤.٣٩٠	١٠٠	٤٣٩.٦١٢	داخل المجموعات	
				١٠٢	٤٧٢.٢١٤	المجموع	

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة عند مستوى ٠,٠٥ تُعزى لمتغير الوظيفة في جميع عبارات الجدول. وبناء عليه؛ يمكن رفض الفرض الثاني للدراسة وقبول الفرض البديل " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مخاطر وجود حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية".

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة

يعتبر حد التسجيل أحد أهم نواتج الفجوة السياسية في الوقت الراهن، والذي قد يلعب دورا كبيرا في عدم استطاعة الدولة تحقيق أهدافها التنموية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، فإحساس المخاطب بأحكام القانون بالعدالة الضريبية ينعكس على قيامه بدوره الوطني على أكمل وجه، وحتى يتحقق هذا لا بد من القضاء على أي مخاطر من شأنها تؤثر على الحصيلة الضريبية بالسلب، ومن أهم المخاطر الضريبية حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة أثره على المسجل المخاطب بأحكام القانون الملزم، والذي يشعر بعدم وجود عدالة ضريبية؛ الأمر الذي يؤدي إلى قيامه بالتهرب الضريبي؛ مما يؤثر على الحصيلة الضريبية بالسلب وزيادة الفجوة الضريبية ونقص

الإيرادات بالموازنة العامة للدولة؛ ومن ثم عدم استطاعة الدولة تحقيق أهدافها؛ وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين هما:

المبحث الأول بعنوان (مخاطر حد التسجيل على الحصيلة الضريبية) وتناول عرض خصائص الضريبة على القيمة المضافة، وفجوة السياسة الضريبية، واعتبارات تحديد حد التسجيل، وحد التسجيل بين التأييد والمعارضة، ومخاطر وجود حد التسجيل على سلوك المخاطبين بأحكام القانون والمسجلين، واستراتيجية التنمية المستدامة؛ بهدف تحديد مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على سلوك المخاطبين بأحكام القانون والمسجلين ومن ثم الحصيلة والتكلفة الضريبية.

المبحث الثاني بعنوان (إجراءات الدراسة الميدانية وتفسير نتائجها) وتناول بناء أداة الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة، وعرض وتفسير النتائج بهدف تحديد واقع مخاطر وجود حد التسجيل على الحصيلة والتكلفة الضريبية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. يوجد أثر سلبي لحد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على سلوك المخاطبين بأحكام القانون والمسجلين والإيرادات السيادية للدولة.
٢. يتسبب حد التسجيل في زيادة الفجوة الضريبية بسبب عدم التزام المخاطبين بأحكام القانون بأحكام القانون.
٣. تغطي الحصيلة الضريبية الناتجة من إلغاء حد التسجيل تكلفة التحصيل وتساهم في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال القدرة على ضبط المجتمع الضريبي وسد أحد ثغرات التهرب الضريبي.
٤. يمكن خفض جهد الإدارة الضريبية من خلال دمج المهام وإجراءات العمل (ضرائب دخل وضريبة قيمة مضافة).
٥. يعوق حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة مبدأ العدالة الضريبية بين المخاطبين بأحكام القانون بالمجتمع.

٦. يتسبب حد التسجيل إثراء لبعض الفئات بالمجتمع على حساب الفئات الأخرى من خلال تحصيل الضريبة وعدم توريدها.
٧. تقل مزايا وجود حد التسجيل مقارنة بإلغائه.
٨. يمكن إلغاء حد التسجيل دون تحمل أي تكاليف إضافية من خلال دمج المهام والأعمال بالإدارات الضريبية بالشكل الذي يساعد على تقليل التكلفة وتوحيد العمل.
٩. إلغاء حد التسجيل يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية وتخفيض نسبة البطالة بتشغيل الكفاءات.
١٠. يمكن خفض التكلفة عند قيام الإدارة الضريبية بإعادة التوزيع للعمالة وتقسيم وتوزيع العمل وفقا للحاجة الفعلية للإدارات الضريبية.

التوصيات

- على ضوء نتائج الدراسة النظرية والميدانية يوصى الباحث بما يلي:
١. ضرورة إلغاء حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة؛ لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية حيث تصبح جميع الأسعار موحدة في جميع الأماكن؛ مما يسمح بضبط الأسواق.
 ٢. ضرورة إنشاء نظام معلومات محاسبي ضريبي متكامل متصل بالمخاطبين بأحكام القانون وجعل الإنترنت مجاني الاستخدام كتحفيز للممولين المخاطبين بأحكام القانون.
 ٣. ضرورة تفعيل الفاتورة الإلكترونية لدي جميع الممولين دون استثناء؛ لكونها من أهم الآليات الضريبية والوسائل الأكثر قوة لأحكام رقابة وضبط المجتمع الضريبي سواء في ضرائب الدخل أو ضرائب القيمة المضافة.
 ٤. ضرورة أن يكون هناك إدارة ضريبية في كل المنشآت بالدولة سواء عامة أو خاصة مسئوليتها تجميع كافة التعاملات وإدخالها في نظام المعلومات الضريبي لتحقيق العدالة الضريبية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- ١- النجار، إبراهيم عبد العزيز، (٢٠٠٤)، موسوعة ضريبة المبيعات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٢- الغنيمي، هانى (١٩٩٦)، الضريبة على القيمة المضافة كوسيلة لعلاج أوجه قصور الضريبة على المبيعات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف.
- ٣- القلموني، محمود إبراهيم (---)، المنازعات الضريبية في إطار الضريبة العامة على المبيعات، بدون ناشر.
- ٤- الناغي، محمود السيد (٢٠١٤)، تحديات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر والآليات المطلوبة، المؤتمر العلمي الضريبي العشرين، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ٥- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين S O C O P (٢٠١٧)، الضريبة على القيمة المضافة.
- ٦- أ.م. للبحوث الضريبية (٢٠١١)، "شرح أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات"، مركز تدريب مصلحة الضرائب على المبيعات www.salestax.gov.eg.
- ٧- أ.م. للبحوث الضريبية (٢٠١٦)، "قانون الضريبة على القيمة المضافة"، مصلحة الضرائب المصرية.
- ٨- أ.م. للبحوث الضريبية (٢٠١٤)، "دراسة تحليلية مقارنة لتجارب التطبيق في بعض الدول للضريبة على القيمة المضافة"، مصلحة الضرائب المصرية.
- ٩- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٣)، مادة (٣٨).
- ١٠- قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة (٢٠١٦)، مادة (١) - التعاريف - الباب الأول -، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد ٣٥ مكرر(ج).
- ١١- المرجع السابق، مادة (٤) - الفصل الأول (فرض الضريبة واستحقاقها) - الباب الثاني.
- ١٢- المرجع السابق، مادة (١٦) - الفصل الرابع-التسجيل.
- ١٣- عبد القادر، مصطفى (٢٠١٧)، "الفجوة الضريبية ونتيجة الإعفاءات"، <http://www.almasryalyoum.com/tag/536501>
- ١٤- سليمان، عفاف عباس (١٩٩٨)، "الضريبة على القيمة المضافة"، وحدة الدراسات المقارنة - مصلحة الضرائب على المبيعات.
- ١٥- صقر، السيد محمود (٢٠٠٦)، "مشكلات المحاسبة عن ضريبة المبيعات في قطاع المقاولات ومقترحات علاجها"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- ١٦- عبد المنعم، سعيد محمد (٢٠١٦)، "الضريبة على القيمة المضافة-تأصيل علمي وعملي"، بدون ناشر، الطبعة الأولى.
- ١٧- فتح الله، عصام محمد (٢٠١٤)، "إطار مقترح لتطوير المشكلات التطبيقية للمحاسبة عن الضريبة على المبيعات بغرض الانتقال إلى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة (دراسة تطبيقية)" كلية التجارة، جامعة المنصورة المجلد الثامن والثلاثون، العدد الرابع.
- ١٨- مراد، سامي محمود (٢٠١٣)، "مشكلات المحاسبة عن الضريبة على القيمة المضافة للخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين – دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – كلية التجارة-جامعة عين شمس، العدد الثالث.
- ١٩- نصير، مبروك محمد (٢٠١٧)، "الضريبة على القيمة المضافة – بالتطبيق على قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦"، الدار الجامعية بالإسكندرية.
- ٢٠- نصير، مبروك محمد (٢٠٠٩)، "إطار مقترح لرفع كفاءة ربط الضريبة على المبيعات في قطاع الخدمات" دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة.
- ٢١- لطفى، أمين السيد (١٩٩١)، تطوير كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي، المؤتمر الضريبي الأول، القاهرة.
- ٢٢- رؤية مصر صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء،

http://www.cabinet.gov.eg/Style%20Library/Cabinet/pdf/sds2030_summary_arabic.pdf

Second: English References

- 1- Ernst & Young (2000), International VAT, practice and procedures in 21 countries, 5-4 chargeable event, time of payment, p. 358.
- 2- HM Revenue & Customs (2016); "Measuring tax gaps 2017 edition - Tax gap estimates for 2015-16"; Corporate Communications; <https://www.gov.uk/government/news/uk-tax-gap-falls-to-65-as-hmrc-targets-the-dishonest-minority>
- 3- Mohamed, Abdelmonem Lotfy; (2014), "Towards a Full-Fledged Value-Added Taxation in Egypt"; International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 7.

ملحق رقم (١)

استبانة مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة

السيد الأستاذ /

تحية طيبة... وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: "مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة - دراسة ميدانية"، وهدفت الدراسة تحديد واقع مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة، وصولاً لبعض المقترحات التي تسهم في تطبيق مبدأ العدالة الضريبية. ويأمل الباحث التفضل بالإجابة عن الأسئلة الواردة بالاستبانة، شاكرين لكم مقدماً حسن تعاونكم.

ويتعهد الباحث بالحفاظ على سرية البيانات الواردة في إجاباتكم وعدم استخدامها في غير أغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول وافر والاحترام والشكر،،،

الباحث

د. غريب عبد العزيز

البيانات الأولية

الاسم (اختياري) :

الوظيفة :

- ١- عضو هيئة تدريس أكاديمي: أستاذ أستاذ مساعد مدرس
- ٢- العاملين بمصلحة الضرائب : إدارة عليا إدارة وسطي مأمور ضرائب
- ٣- المتعاملين مع مصلحة مسجل محاسب قانوني مدير مالي
- الضرائب:

مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التنمية المستدامة بمصر (دراسة ميدانية)

د/ خريبه ممد ممد محمد العزیز

المرجو وضع علامة (√) أمام كل عبارة تحت الاختيار الذي يمثل رأيكم، علماً بأن الدرجات المعيارية للاستجابات كالتالي:

أوافق بشدة أوافق محايد أرفض أرفض بشدة
(٥) (٤) (٣) (٢) (١)

أولاً- تحديد مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية:

م	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
١.	يوجد اثر سلبي لحد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية.					
٢.	يتسبب حد التسجيل في زيادة الفجوة الضريبية.					
٣.	يعوق حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة مبدأ العدالة الضريبية بين المخاطبين بأحكام القانون بالمجتمع.					
٤.	يتسبب حد التسجيل في إثراء بعض فئات المجتمع على حساب بعض الفئات الأخرى.					

ثانيا- تحديد مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على التكلفة الضريبية:

م	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	ارفض بشدة	ارفض بشدة
١.	يساعد التطور التكنولوجي في نظم المعلومات الضريبية مصلحة الضرائب من تحصيل الضريبة بأقل تكلفة ممكنة.					
٢.	تقل مزايا العمل بحد التسجيل مقارنة بالغاءه.					
٣.	يقلل دمج المهام بالإدارات الضريبية من التكلفة الضريبية					
٤.	يساهم إلغاء حد التسجيل في زيادة الإيرادات السيادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.					

ثالثا – مقترحات الحد من مخاطر حد تسجيل الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة والتكلفة الضريبية:

-
-
-
-

مع خالص شكري وتقديري لشخصكم الكريم،
الباحث